انعكاسات الأزمة المالية العالمية على التنمية المستدامة في الجزائر

د. تواتي مريم *

Abstract:

There are indirect effects of the financial crisis on Algeria. It is caused by the developed countries affected by the crisis. If the sustainable development for the countries as Algeria means : " the employment of natural resources to reduce poverty", these effects will hamper the exploitation of resources in Algeria, it's decline in the standard of living and increasing poverty .

keys words:
relationship between the financial and sustainable development.

ملخص :

هناك تأثيرات غير مباشرة للأزمة المالية على الجزائر، وهي ناتجة عن تأثّر الدول المتقدمة بالأزمة. واذا كانت التنمية المستدامة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر تعني: " توظيف الموارد الطبيعية وتكريسها لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة والحد من الفقر"، فان كل هذه الآثار ستعيق عملية استغلال موارد الجزائر بصورة متوازنة وتؤدي الى تراجع مستوى المعيشة وزيادة الفقر.

الكلمات المفتاحية :
الأزمة المالية العالمية الراهنة، التنمية المستدامة، علاقة الأزمة المالية بالتنمية المستدامة.

* أستاذة محاضرة ب ، جامعة البليدة 02 .

مقدمة :

يقصد بالتنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، ويمكن أن ينقسم هذا التعريف من الناحية الاقتصادية الى جزئين الأول ينطبق على الدول المتقدمة، وهو : إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد ، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي: تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. وبربطها مع الأزمة المالية التي حدثت نجد أن الدول التي مستها هذه الأزمة (الاقتصاديات العظمى) ومن أجل تدارك الخسائر التي لحقت بها، تحاول استغلال موارد وامكانيات الدول الضعيفة واستنزاف ثرواتها، وهذا ما يؤثر على نجاح عملية التنمية المستدامة في هذه الدول وتحقيق التوازن فيها .

وبالنسبة للجزائر أدت الأزمة المالية العالمية الى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية بسبب الركود الذي عانت منه الدول المستثمرة فيها، وهذا ما أدى الى تراجع عملية توظيف الموارد وبالتالي اخلال التوازن في عملية التنمية المستدامة، وكذا انخفاض مستوى المعيشة بها. وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح **الإشكالية** الموالية :

ما هي انعكاسات الأزمة المالية العالمية على التنمية المستدامة في الجزائر؟

و للاجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الفرضيتين المواليتين :

- هناك تأثير كبير للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري بحكم ارتباطه باقتصاد الدول التي مستها هذه الأزمة؛
- ان تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري أدى الى حدوث اختلال في التنمية المستدامة فيها، وهذا متعلق بعدة جوانب.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معالجة النقاط الموالية:

– تعريف الأزمة المالية الراهنة، الجذور والتسلسل الزمني لها؛
– مفهوم التنمية المستدامة وواقعها في الجزائر؛
– بعض الآراء حول تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على الجزائر؛
– تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على التنمية المستدامة في الجزائر.

1) *مفهوم الأزمة المالية الراهنة والتنمية المستدامة، وواقعهما في الجزائر:*

1-1) مفهوم الأزمة المالية الراهنة:

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالأزمة المالية، وذلك من خلال الوقوف على النقاط الموالية : تعريف الأزمة المالية، تعريف الأزمة المالية الراهنة، الجذور والتسلسل الزمني للأزمة المالية الراهنة.

أ- **تعريف الأزمة المالية:** في الواقع ليس هناك تعريف واحد للأزمة المالية، بل هناك عدة تعاريف سنعرض منها التعريفين المواليين:

تعريف 01: تتمثل الأزمة المالية في " الاضطراب الذي يحدث في الأوراق المالية، و يتميز هذا الأخير بانخفاض في أسعار الأصول، وإعسار المدينين و الوسطاء، وهذا الاضطراب ينتشر عن طريق تشعب النظام المالي، ويعمل على إتلاف طاقة السوق، كما يؤثر على فعالية رؤوس الأموال في الاقتصاد " [1].

هناك تعريف آخر يعرف الأزمة المالية بأنها : " انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية و غير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي و هكذا " [2].

يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للأزمة المالية، ونحن مع الرأي الذي يرى أن كل هذه التعاريف جميعا هي في مجموعها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للأزمة المالية.

ب – تعريف الأزمة المالية الراهنة: هي أزمة الرهن العقاري وتتلخص في أن عددا من البنوك العقارية الشاملة أخذت تتوسع بشكل كبير في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمواطنين دون دراسة دقيقة لإمكانية وقدرة العميل على الدفع ،فتم تقديم العديد من القروض العقارية وهذا بضمان العقار دون التفكير في العواقب، ولكن الذي حصل في البداية هو كساد في قيمة العقار فأصبحت أسعارها تتدهور، فأصبح الشخص المقترض غير قادر على الدفع، وبالتالي أصبحت هذه المؤسسات المالية المقرضة غير قادرة على مواجهة طلبات المودعين، وفي الأخير أعلنت إفلاسها [3].

ج – الجذور والتسلسل الزمني للأزمة المالية الراهنة:

1. جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة :

تعود أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة الى عام 2006 م، ونشوب ما يسمى بـ " أزمة القروض العالية المخاطر"، والتي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات وذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين الأمريكيين [4].

2. التسلسل الزمني للأزمة المالية الراهنة :

منذ فترة و اقتصاد أمريكا المالي في تدهور وهذا يتضح لنا في النقاط الموالية [5]:

*فيفري 2007: الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قُدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدّى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة؛

*جوان 2007: مصرف الاستثمار الأمريكي Stearns Bear، هو أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري؛
*أوت 2007: البنك المركزي الأوروبي يضخّ 94،8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخّ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخّلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري؛
*سبتمبر 2007: بنك إنجلترا يمنح قرضاً استعجاليا إلى مصرف Nothern Rock لتجنيه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه؛
*أكتوبر 2007: مصرف يو بي إس السويسري يُعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك؛
* جانفي 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تُخفِّض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3،50%، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بُعدٍ استثنائي؛
*مارس 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدّة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكُبرى؛
*مارس 2008: العملاق المصرفي الأمريكي Chase JP Morgan يُعلن شراءه لمصرف Bear Stearns، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية؛
*جويلية 2008: الضغط يشتدّ على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تُعلن عن خطّة لإنقاذ القطاع العقاري.

1-2) مفهوم التنمية المستدامة وواقعها في الجزائر:

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

1. تعريف التنمية المستدامة:

لا تقتصر التنمية المستدامة على الوعي البيئي، و لكن تهدف إلى إقامة أفضل توازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، بحيث تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة حيث قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات (اقتصادية ، بيئية ، اجتماعية وتكنولوجية)، بحيث[6] :
اقتصاديا تعني: " التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر " كما تعرف على أنها : "الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها ".
أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني فتعني : "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف ".
وعلى الصعيد البيئي تعني: " حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية ".
حيث يقابلها على الصعيد التكنولوجي " نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة للحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون " .
كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة : تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

2. تطور مفهوم التنمية المستدامة:

كان من محصلات العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، هي بروز مفهوم التنمية المستديمة بشكل صريح، من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطور مع مرور الزمن، ليحضى بعد ذلك باعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" ريودو جينيرو " في سنة 1992 م.

ويرجع هذا المفهوم أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية " إغناسي ساكس " "Ignacy sachs " الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الايكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 م بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة، ومنذ سنة 1977 م بدأ بنشر مجلات التنمية الايكولوجية كما قام في سنة 1980 م تحت عنوان " إستراتجية التنمية الأيكولوجية " بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الأيكولوجيا والاقتصاد مع اقتراح استراتجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة.

والواقع أن مفهوم التنمية الأيكولوجية لم يجد صدى واسع خصوصا في الدول الأنجلوسكسونية بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاقى رواجا أكبر.

3. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد، هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية [7]:

أ. **الأبعاد الاقتصادية** : وهي :

1 – **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** فبالنسبة للأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2 – **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية** : فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3 – **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته** : وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل .

4 – **تقليص تبعية البلدان النامية:** وذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية

وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5 – **المساواة في توزيع الموارد:** وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

6 – **الحد من التفاوت في المداخيل:** فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية .

8 – **تقليص الانفاق العسكري:** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ب . **<u>الأبعاد البشرية</u>** :

1 – **تثبيت النمو الديموغرافي:** وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2 – **مكانة الحجم النهائي للسكان:** وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة.

3 – **أهمية توزيع السكان:** إن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

4 – **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** التنمية المستدامة تعني هنا إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية– تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري– بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5 – **الأسلوب الديموقراطي الاشتراكي في الحكم:** ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك

لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق.

ج . الأبعاد البيئية:

1 – **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:** بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2 – **صيانة المياه:** التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

3 – **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

4 – **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

د . **الأبعاد التكنولوجية:**

1 – استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية.

2 – **الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:** والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

3 – **المحروقات والإحتباس الحراري:** إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة .

4 – **الحد من انبعاث الغازات:** وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

5 – **الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون:** والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية وأعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

ب– واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

وضعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 .

ويتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة، بحيث[8]:

الجدول رقم 01: المعلومات الخاصة بالتحولات الديموغرافية و الاستدامة في الجزائر

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
▪محاربة الفقر ▪تغيير أنماط الاستهلاك ▪مستوطنات بشرية ▪التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪محاربة إزالة الغابات ▪محاربة التصحر والجفاف ▪الإستغلال المستدام للجبال ▪دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ▪البيوتكنولوجيا ▪المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطرة ▪التربية والتوعية العامة والتدريب	▪إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪حماية الجو ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪الموارد المائية ▪المواد الكيماوية السامة ▪المزارعون ▪الموارد و الآليات المالية ▪التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪الصكوك القانونية الدولية ▪الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	▪التعاون والتجارة الدوليان ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪المزارعون ▪الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر : بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة، «التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير»، تاريخ الموضوع 2014/02/14، www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

1-3) بعض الآراء حول تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على الجزائر:

تركت الأزمة المالية العالمية علامات استفهام متزايدة حول مدى تأثر الاقتصاديات في العديد من الدول النامية، حيث تباينت الآراء بشأن مستوى الضرر الذي يمكن أن يصيب تلك البلدان. وفي الجزائر تكشف قراءات متخصصين للواقع المحلي أن الاقتصاد والتنمية ليسا بمأمن عن التأثر سلبا بالأزمة المالية.

غير أن هناك العديد من الآراء حول ايجابية أو سلبية هذا التأثير، كما أن البعض يرون أن الجزائر بعيدة تماما عن هذه الأزمة و يمكن ذكر هذا في النقاط الموالية:

– تم التوضيح على هامش مناقشات مجلس الأمة الجزائري حول قانون المالية لسنة 2009 أن الجزائر غير موجودة فى السوق المالية الدولية ولا تتوفر على صناديق سيادية ما يجعلها حقيقة فى منأى من التبعات السلبية لهذه الأزمة. وأضاف " لو كانت لدينا صناديق سيادية * لضاعت أموالنا ولتراجعت أرصدتنا بفعل الأزمة الحالية" [9]؛

– كما أعلن والي البنك المركزي الجزائري، أن احتياطي الجزائر الأجنبي الذي تعزز بمبيعات المحروقات، قد بلغ 136.7 مليار دولار بنهاية جويلية وهو ما يمثل زيادة عن 110.18 مليار دولار بنهاية 2007 [10]؛

– وأنفقت الجزائر على قطاع الخدمات في عام 2008 نحو سبعة مليارات دولار وهي مرشحة لاستقبال استثمارات غربية تبحث عن فرص بديلة في دول تشهد عمليات إعمار ضخمة.

– أما الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس الخوصصة السابق بالجزائر عبد الرحمن مبتول فقد توقع عواقب سلبية على الجزائر نتيجة تأثيرات تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأرجع ذلك إلى قرار المصرف المركزي منذ نحو أسبوع تخفيض قيمة الدينار، فأصبح الدولار يعادل 73 دينارا (1.04 دولار) بعدما كانت قيمته 63 دينارا (0.89 دولار)، وأما سعر اليورو فقد ارتفع من 80 دينارا (1.14 دولار) إلى 100 دينار (1.42 دولار) [11]؛

– كما يعيش الآلاف من العمال الجزائريين أجواء خوف و ترقب مما ستحمله لهم الأيام القادمة، حيث تواترت الأنباء السيئة من بعض الشركات والمصانع التي عبرت عن نيتها تخفيض عدد من موظفيها نتيجة ارتدادات الأزمة المالية العالمية التي تهدد اقتصاديات الدول، الا أنه وبعد الأحداث المتوالية بدأت الأزمة المالية تلقي بضلالها على الاقتصاد الجزائري، وأصبحت الجبهة الاجتماعية مهددة بالانفجار في أية لحظة نتيجة موجة الغلاء التي تجتاح البلاد والاهمال الذي طال العديد من المناطق التي لم تستفد من أي برامج تنموية؛

– ويؤكد الخبير الاقتصادي مصيطفى بأن ارتفاع الأسعار لن يمس كافة المواد الموجهة للاستهلاك، بل إن الأمر سيقتصر على قائمة محددة فحسب، من بينها المواد الغذائية والأدوية، والسلع الوسيطة غير كاملة التصنيع مثل بودرة الحليب، قطع الغيار التي تدخل في صناعة الأدوات الكهرمنزلية، كالثلاجات والمبردات وحتى السيارات. وهذا ما نشهده اليوم في الجزائر حيث ارتفعت أسعار العديد من المنتجات [12].

* **صناديق سيادية:** صناديق الثروة السيادية هي مؤسسات تابعة للحكومات وتستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار ذات الأمد الطويل خارج دول المنشأ. وتلعب هذه الصناديق دورا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية، كما تثير أيضا عدة مشاكل .

2) *آفاق التنمية المستدامة وأثر الأزمة المالية العالميةعلى التنمية المستدامة في الجزائر:*

2-1) تأثير الأزمة المالية العالمية على التنمية المستدامة في الجزائر:

ان الآثار المباشرة للأزمة المالية على الدول المتقدمة تقريبا لم تحدث في الجزائر، بل قد نجدها تنعدم، غير أننا نجد أن هناك تأثيرات غير مباشرة على الجزائر وهي ناتجة عن تأثّر الدول المتقدمة بالأزمة والتي لنا معها علاقة اقتصادية، ومنه كان الأثر أيضا على اختلال التوازن في احداث التنمية المستدامة، ويمكن النظر الى هذه التأثيرات من جانبين، هما: النظام المالي الجزائري والقطاع الاقتصادي، وتتمثل بعض أسباب عدم التأثر في بعض الجوانب، والتأثيرات الأخرى فيما يلي:

- بداية الأزمة كانت من مدينة عنابة التي تبعد 600 كلم شرق العاصمة الجزائرية، حيث تفاجئ آلاف العمال الجزائريين بقرار غير متوقع صادر من مجلس ادارة مجمع الحديد و الصلب " أرسيلور ميتال " يقضي بتسريح حوالي تسعة آلاف عامل من وحدات الانتاج المنتشرة في العديد من الدول من بينها الجزائر، ومن المؤكد أن الأزمة لن تقف عند حدود مدينة عنابة فقد بدأت هزاتها الارتدادية تصل لمناطق عديدة أخرى، فقد خرج عشرات الشباب في العاصمة الجزائرية منددين بالاهمال الذي طالهم من قبل السلطات ومطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية و ايجاد فرص عمل لهم [13]؛
- لم يستجب الاقتصاد الجزائري للانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية بسبب طبيعة النظام المصرفي و المالي الجزائري في علاقته بالنظام النقدي العالمي، فالنظام المالي الجزائري غير مندمج بشكل قوي في النظام العالمي حيث ليست للجزائر توظيفات في محفظات البنوك التجارية الكبرى في العالم بالتالي لم تخضع لنفس المخاطر التي خضعت لها الدول التي تملك صناديق سيادية للاستثمار في الأوراق المالية الخارجية. كما لا تملك الجزائر سوق مال " بورصة" منفتحة على الشركات المدرجة في البورصات العالمية، وبالاضافة الا أن الجزائر لا تملك أسهم في المصارف الأجنبية خارج دائرة الأفراد الجزائريين الذين لا يشكلون في حد ذاتهم طبقة بورجوازية ضمن نسيج القطاع الخاص الجزائري؛
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على الصادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها؛
- ولكن الاستجابة كانت وتبقى قوية من حيث تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاعات الاقتصاد، وهذا راجع لبنية الاقتصاد الوطني في ارتباطه بالسوق العالمية وسوق النفط بشكل خاص، فموازنة الجزائر تعتمد على الجباية النفطية بنسبة 60 % وصادرات الجزائر تعتمد على مداخيل المحروقات بنسبة 97 % ولا تصدر الجزائر خارج النفط والغاز أكثر من 1.8مليار دولار في عام 2008، ووصلت واردات الجزائر في نفس العام إلى 38 مليار دولار ما يساوي نصف حجم الصادرات. وتعني هذه المصطلحات الأساسية حالة الهشاشة في الاقتصاد الوطني وحالة الارتباط بسعر النفط الذي يخضع لعامل التذبذب ولحالة الطلب في الاقتصاد العالمي؛

- وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب % 4,9 مقابل % 3,1 سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب % 6 وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل: البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي، جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب 3,8 ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الإقتصاد الجزائري [14]؛
- وربما سيؤثر الطلب الاستهلاكي الداخلي للسكان على الاستثمارات الوطنية بسبب نقص السيولة، ويعتبر قطاع الصناعة والطاقة أكثر القطاعات تأثرا بتراجع الاستثمارات؛
- وستتأثر بعض الاستثمارات الأجنبية المخططة في الجزائر تحت ضغط انكماش النشاط مثل تراجع مخطط نشاط " موانئ دبي " في الخارج، وتراجع نشاط شركات الاستكشاف في قطاع الطاقة. وهذا و بالاضافة الى تراجع سعر صرف الدينار الجزائري بسبب شح السيولة [15]؛
- أما عن انعكاسات الأزمة المالية الراهنة على الاستثمار فالجزائر في إستراتيجيتها من أجل النمو بذلت مجهودات جبارة طيلة العشرية الحالية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، الا أنه مع انتشار الأزمة الحالية وانخصار رؤوس الأموال، فقد جمد معظم المستثمرين الكبار من انتشارهم في الخارج وبالتالي ستعرف معظم المشاريع المشتركة جمودا لم تعرف مدته من قبل، كما أن الجزء الأكبر من مداخيل الجزائر الموجهة للتنمية تتأتى من قطاع المحروقات، لكن مع الانخفاض الشديد في أسعار البترول ستتعثر مخططات التنمية على المدى المتوسط والطويل خاصة اذا طالت مدة الأزمة [16].

واذا كانت التنمية المستدامة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر تعني: "توظيف الموارد الطبيعية و تكريسها لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة والحد من الفقر " فان الآثار غير مباشرة للأزمة المالية العالمية على الجزائر من: ارتفاع معدلات البطالة بتسريح العمال نتيجة توقف مؤسسات عالمية (مستها الأزمة) لها فروع في الجزائر عن العمل، عزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر وبالتالي تراجع الاستثمارات فيها، والانخفاض المسجل أحيانا في أسعار البترول، وتراجع عمليات دفع الأموال الخاصة بمبيعات الجزائر من النفط وبالتالي تراجع مداخيل الجزائر، ... الخ، كل ما سبق سيعيق عملية استغلال موارد الجزائر بصورة متوازنة ويؤدي الى تراجع مستوى المعيشة وزيادة الفقر، ومنه حدوث اختلال في نجاح التنمية المستدامة فيها.

ونجد أن الجزائر ولتدارك المشاكل التي نتجت عن ارتفاع الأسعار اعتمدت على زيادة الأجور وتقديم منح، وهذه الزيادة مست بعض القطاعات فقط وأثرت سلبا على الفئات التي

لم تستفذ من الزيادات، غير أن هذا الحل غير مناسب مستقبلا ما لم تجد حلا اقتصاديا مناسبا، وهذا لان الجزائر تعتمد في مصادر أموالها على المحروقات وهي ثروة زائلة، والحل حسب رأيي والذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة هو توظيف تلك الأموال في زيادة حجم المشاريع ومنه تخفيض البطالة و استخدام الموارد و خلق منتجات جديدة ، والاستثمار خاصة في المشاريع التي تخص المنتجات التي يتم استوردها.

2-2) آفاق التنمية المستدامة في الجزائر :

بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية[17]:

- ✓ مشروع حماية الساحل؛
- ✓ مشروع حماية التنوع البيولوجي؛
- ✓ إنجاز مشروع خاص بالبيئة؛
- ✓ وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم؛
- ✓ مشروع خاص بتوفير الماء الشروب؛
- ✓ عمليات تحسين المحيط الحضري؛
- ✓ مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

وفي اطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض اعدادها لدخول السوق العالمية.
وفي اطار الإنعاش الإقتصادي، تم انجاز عمليات تخص انهاء أشغال اكبر من 10 مراكز دفن النافايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة الى هذا هناك اعمال أنجزت وأعمال في قيد الإنجاز ندكر منها:

- ✓ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها؛
- ✓ وضع جهاز مراقبة الهواء؛
- ✓ مشروع انجاز الحضيرة الوطنية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر والمدينة الجديدة بسيدي عبد الله؛
- ✓ إعداد مخطط تهيئة الشاطىء في اطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى الحماية والإستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطىء في منطقة الجزائر العاصمة؛
- ✓ تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية "رام سار " في أحواض أبيرة، العصافير ملاح، و طونقا بولاية الطارف؛

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فيتعلق الأمر ب: قصبة الجزائر، قصر الداي بوهران وقسنطينة، حضيرة الطاسيلي والأهقار، منطقة ميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط وتبليلي.

خاتمة :

من كل ما سبق ومن خلال أهم الآراء التي تناولناها والدراسات حول هذه الأزمة استخلصنا بعض البدائل لتفادي الأثر السلبي الكبير لها مستقبلا على الاقتصاد الجزائري ومنه التنمية المستدامة، لأنه وان لم يظهر تأثيرها على اقتصادنا بشكل كبير في الوقت الحالي سيظهر مستقبلا وهذا في حالة عدم التحكم جيدا في هذه الأزمة. وهذه البدائل هي:

- سحب دول الجنوب لاحتياطاتها من الصرف المودعة في البنوك الأمريكية؛
- تقوية الاندماج جنوب – جنوب للخروج من التبعية للسوق العالمية وتقوية تنمية مندمجة هدفها الاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين؛
- التركيز على خلق اقتصاد محلي وانشاء مشاريع جديدة باستخدام الموارد الخاصة بالجزائر، مراقبة حركة رؤوس الأموال، وقف عمليات شراء سندات الخزينة الأمريكية، وبدل إنقاذ أرباب البنوك والرأسماليين، يجب إنقاذ القروض الشعبية.
- بدل تقديم دعم للبنوك والمؤسسات الخاصة المفلسة، يجب تأميمها بشكل نهائي؛
- على دول الجنوب إعلان انسحابها من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وخلق هيكلة مؤسساتية مالية جديدة، أو دعم مشروع بنك الجنوب لتمويل المشاريع العمومية والاستجابة للحقوق الأساسية للمواطنين.

وأخيرا يمكن اعطاء نتيجة عن كل ما سبق أن الأزمة المالية العالمية لا تؤثر في المنظومة المالية الوطنية الجزائرية، بل ستؤثر بالتأكيد في حالة فقر الإنسان الجزائري وتحقيق التوازن في التنمية المستدامة في الجزائر، فالسلع سيزداد غلاؤها باطراد كلما عالجت الدول الرأسمالية الغربية أزمتها بأن سدت الثغرات الموجودة في مؤسساتها المالية، بضخ مبالغ أموال في خزائنها العمومية أو في تدعيم مؤسساتها المالية المفلسة أو المشرفة على الإفلاس، ولن يكون ذلك إلا من مدخرات الدول النفطية كالجزائر التي استطاعت أن تحقق فوائض ضخمة لا تستطيع استعمالها، أو لا تعرف كيف تفعل ذلك، فتأخذ تلك الاحتياطات كقرض لأجل غير مسمى.

الهوامش والمراجع:

[1] Girardin Eric, «Finance internationale l'état actuel de la théorie »**,** édition économica, paris, France, 1992, p 409.

[2] عبد الحافظ السيد البدوي، « إدارة الأسواق و المؤسسات المالية نظرة معاصرة » ، دار الفكر العربي للنشر القاهرة، مصر، 1999، ص 37 .

[3] رضوان العمار، « ندوة حول الأزمة المالية العالمية »، 2009/05/02، http://etudiantdz.com/vb/t20035.html

[4] « الأزمة المالية العالمية ...الأسباب و التداعيات »،2014/01/01، http://etudiantdz.com/vb/t18631.html

[5] هبه محمد عباس عبد المطلب ، « الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية » ، ضمن متطلبات الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريبي 2009 ، ص 2.

[6] القاسمي خالد بن محمد، « أفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية »، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص36.

[7] عبد السلام أديب ، « أبعاد التنمية المستدامة »، 2014/02/14، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305

[8] بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة ، «التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير»، 2014/02/14 –www.uneca na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

[9] كريم جودي ، « الجزائر: الأزمة المالية تحمل جوانب ايجابية للاقتصاد الجزائري »، 2014/02/01، http://www.moheet.com/show_news.aspx ?nid=182894&pg=38

[10] « مسؤولون ماليون يقولون إن الجزائر محمية من الأزمة المالية العالمية »، 2009/05/09، http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/newsbrief/2008/10/06/newsbrief-03 efs/genera

[11] عبد الرحمن مبتول، « أسواق الجزائر تستجيب ببطء لتراجع أسعار السلع عالميا »، 2014/01/05 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71CDEE6A-92FD-44FA-AA02-3B54B732D729.htm

[12] بشير مصيطفى ،« الأزمة الاقتصادية العالمية و موقع الجزائر منها » ، يوم دراسي حول " أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري " ، 2014/01/28 .

[13] سليمان حاج ابراهيم ، « تسونامي الأزمة المالية يهدد الشواطئ الجزائرية»، 2014/01/9، http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=172801

[14] طالب دليلة وآخرون، «الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري»، 2014/02/14، http://almorabitat.ahlamoontada.com/t31-topic

[15] الداوي الشيخ ، « الأزمة المالية العالمية : انعكاساتها و حلولها»،23/ 02/ 2014، ص 16، http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/3/drdaouicheikh.pdf

[16] محمد فائز بوشدوب ، « التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة » ، رسالة ماجستير في القانون الولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 15 .

[17] وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة ، « تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر» ، الجزائر ، 2005 .